# الملخص

تعتبر الزراعة المحمية إحدى صور التكثيف الزراعي ، والذي يمثل ركيزة هامة من ركائز التنمية الاقتصادية الزراعية، ولقد انتشرت الزراعة المحمية انتشاراً واسعاً فى فترة ماضية ، إلا أن هذا الانتشار ما لبث أن توقف فى الفترة الحالية لذا تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- دراسة تكاليف الإنتاج بشقيها الثابت والمتغير في كل من الزراعة المحمية في القطاعين الخاص والحكومي وفي الزراعة المكشوفة لمحاصيل الخيار والفلفل والطماطم في محافظات مصر الوسطي.

٢-تحديد مدى انحراف الاستخدام الحالي للموارد الإنتاجية الزراعية في ظل الأنماط الزراعية موضع الدراسة عن الاستخدام الأمثل للمحاصيل سالفة الذكر في محافظات الجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا،

٣-إجراء التقييم الاقتصادي للزراعة المحمية بالقطاعين الخاص والحكومي والزراعة المكشوفة للمحاصيل موضع الدراسة في المحافظات المشار إليها من خلال تقدير كل من :

أ - الجدارة الإنتاجية .

ب- الكفاءة الاقتصادية .

ج- الجدوى الاقتصادية .

وقد اعتمدت الدراسة فى تحليل بياناتها على التحليل الوصفي بالإضافة إلى التحليل الكمي ، وذلك باستخدام الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية المتعارف عليها، حيث استخدمت الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية المعارف عليها، حيث استخدمت الأساليب الإحصائية المعروفة بتحليل التباين فى اتجاه واحد وتحليل الانحدار المتعدد والأرقام القياسية ومعايير التحليل المالي وتحليل الحساسية للمشروعات والتي يستخدم فى تقديرها سعري خصم ١٠% و١٦% .

وقد جمعت معظم البيانات الرئيسية لهذه من خلال الاستبيان الشخصي لعينة من منتجي محاصيل الخيار والفلفل والطماطم تحت الصوب الزراعية بمحافظات مصر الوسطي في القطاعين الخاص والحكومي خلال الفترة٨٩-١٩٩٨ ، والبيانات المنشورة لسلسلة زمنية لنفس المحاصيل فى الزراعة المكشوفة خلال الفترة سالفة الذكر فى محافظات الجيزة والفيوم

وبنى سويف والمنيا، فضلاً عن والنشرات الاقتصادية بالإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي وبيانات معهد بحوث الاقتصاد الزراعي التابع لمركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة ، والإدارة العامة للأمن الغذائي بوزارة الزراعة ، وسجلات قسم الإحصاء بمديريات الزراعة بالمحافظات وضع الدراسة.

وتضمنت الدراسة ثلاثة أبواب رئيسية حيث تناول الباب الأول منها الإطار النظري والاستعراض المرجعي للدراسات السابقة فى هذا المجال والتي لها علاقة بموضوع الدراسة.

أما الباب الثاني فتناول التحليل المقارن للتكاليف الإنتاجية للزراعة المحمية فى القطاعين الخاص والحكومي وفى الزراعة المكشوفة لمحاصيل الخيار والفلفل والطماطم فى المحافظات الأربع موضع الدراسة ، وتضمن فصلين خصص الأول لإلقاء الضوء على التكاليف الإنتاجية الثابتة والمتغيرة وأهميتها النسبية فى كل من الزراعة المحمية فى القطاعين الخاص والحكومي وفى الزراعة المكشوفة للمحاصيل الثلاثة فى المحافظات الأربع موضع الدراسة، وتناول الثاني التقدير الاحصائى لدوال التكاليف الإنتاجية لمحاصيل الخضر موضع الدراسة فى الأنماط الزراعية سالفة الذكر فى محافظات الجيزة والفيوم وبنسويف والمنيا .

أما الباب الثالث فتناول التقييم الاقتصادي للزراعة المحمية والمكشوفة وتضمن ثلاثة فصول خصص الأول لاستعراض الجدارة الإنتاجية لأنماط الزراعة المختلفة فى المحافظات الأربع موضع الدراسة، وتناول الثاني إلقاء الضوء على الكفاءة الاقتصادية لهذه الأنماط فى المحافظات الأربع لمحاصيل الخضر موضع الدراسة ، وخصص الثالث لاستعراض الجدوى الاقتصادية للزراعة المحمية فى القطاعين الخاص والحكومى وللزراعة المكشوفة لمحاصيل الخضر موضع الدراسة فى المحافظات الأربع .

## وقد انتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- ارتفاع نسبة التكاليف الإنتاجية الثابتة إلى المتغيرة لمحاصيل الخيار والفلفل والطماطم فى كل من الزراعة المحمية بالقطاعين الخاص والحكومى إذا ما قورنت بنظيرتها فى الزراعة المكشوفة فى المحافظات الأربع ، حيث بلغت هذه النسبة فى محصول الخيار حوالى ٣١,٢١% و ٣٣,٦٦% ١٩,٦٨% لكل من الزراعة المحمية فى القطاعين

الخاص والحكومى والزراعة المكشوفة على التوالى، وبلغت لحصول الفلفل حوالى ٤٥,٢٥% و٥٢,٢٨% و ٢٣,٩% لكل منها على التوالى ، بينما بلغت فى محصول الطماطم حوالى ٤٤,٤٦% و ٤٩,٤١% و ٢٠,٨% لكل من الزراعة المحمية فى القطاعين الخاص والحكومى والزراعة المكشوفة على التوالى ٠

٢- تفوق الغلة الفدانية للزراعة المحمية بالقطاع الخاص لمحصول الخيار، حيث بلغت فى محافظة الجيزة حوالى ٣٨,٣ و ٤٢ و ٤٧,٧ طن لكل من الغلة الفدانية الفعلية ونظيرتها عند بداية المرحلة الاقتصادية وتلك التى تعظم الربح على التوالى، وبلغت فى محافظة الفيوم حوالى ٣٦,٥١ و ٤٠,٦ و ٤٩,٩ طن على التوالى ، وفى محافظة بنى سويف بلغت حوالى ٣٦,٥١ و ٤٠,٣ و ٥٣,٥ طن على التوالى ، بينما بلغت حوالى ٣٥ و ٣٧ و ٣٩ طن على التوالى فى محافظة المنيا وقد بلغت نسبة المزارع التى تنتج خلال المرحلة الاقتصادية حوالى ٥٣,٣% و ٣٣,٤% و ٧٥% و ٥٠% من اجمالى عدد المزارع بعينة الدراسة فى محافظات الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا على التوالى ، بينما بلغت النسبة التى تحقق صافى دخل فى محافظة الجيزة حوالى ٦,٦٧% ، ولم تبلغ اى مزرعة فى باقى المحافظات الغلة التى تعظم الربح ، وقد بلغت مرونة التكاليف حوالى ٠,٦٧ و ٠,٢٢ و ٠,٢٨ و ٠,٩ للمزارع فى المحافظات سالفة الذكر على التوالى ، وهذا يعنى ان الإنتاج فى كل منهما لم يبلغ المرحلة الاقتصادية بعد ٠

٣- تفوق الغلة الفدانية للزراعة المحمية بالقطاع الخاص لمول الفلفل، حيث بلغت فى محافظة الجيزة حوالى ١٩,٦ و ٢٢,٢ و ٢٦,٧ طن لكل من الغلة الفدانية الفعلية ونظيرتها عند بداية المرحلة الاقتصادية وتلك التى تعظم الربح على التوالى، وبلغت حوالى ٢٥ و ٢٦,٤ و ٣٠,٦ طن على التوالى فى محافظة الفيوم، بينما بلغت حوالى ٢٤,٥ و ١٢,٥ و ٢٦,٦ طن على التوالى فى محافظة بنى سويف، وبلغت فى محافظة المنيا حوالى ٢٤,٧ و ٢٨,٣ و ٣٣,٧ طن على التوالى ، وقد بلغت نسبة المزارع التى تنتج خلال المرحلة الاقتصادية حوالى ٣,٦% و ٥,٣% و ٧٥% و ١٣,٣% من اجمالى عدد المزارع بعينة الدراسة فى محافظات الجيزة والفيوم وبنى

سويف والمنيا على التوالى ، ولم تحقق اى مزرعة فى المحافظات الأربع الغلة الفدانية التى تعظم صافى الدخل المزرعى، وقد بلغت مرونة التكاليف حوالى ٠,١٣ و ٠,٢٩ و ١ و ٠,٥٦ للمزارع فى المحافظات الأربع على التوالى، وهذا يعنى ان الغلة الفدانية لمزارع المحافظات موضع الدراسة لم تبلغ المرحلة الاقتصادية بعد ، باستثناء محافظة بنى سويف التى وصلت إلى مشارف هذه المرحلة٠

٤- تفوق الغلة الفدانية للزراعة المحمية بالقطاع الخاص لمحصول الطماطم حيث بلغت فى محافظة الجيزة حوالى ٢٥,١ و ٣٤ و ٥٠,٥ طن لكل من الغلة الفدانية الفعلية ونظيرتها عند بداية المرحلة الاقتصادية وتلك التى تعظم الربح على التوالى ، وبلغت حوالى ٣٣,٥ و ٣٤,١ و ٤١,٨ طن على التوالى فى محافظة بنى سويف ، وبلغت حوالى ٣٠,٥ و ٣٥,٤ و ٥١,١ طن على التوالى فى محافظة المنيا ، وقد بلغت نسبة المزارع التى تنتج خلال المرحلة الاقتصادية حوالى ٢٠% و ٤٠% و ١٢,٥ من اجمالى عدد المزارع بعينة الدراسة فى محافظات الجيزة والفيوم وبنى سويف ولم تبلغ اى مزرعة فى محافظة المنيا المرحلة الاقتصادية ، تماماً كما لم تبلغ إنتاجية اى مزرعة فى المحافظات الأربع تلك التى تعظم صافى الدخل المزرعى ، وقد بلغت مرونة التكاليف حوالى ٠,٤٢ و ٠,٩ و ١ و ٠,٠١٩ للمزارع فى محافظات الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا على التوالى وهذا يعنى ان إنتاجية مزارع محافظة بنى سويف على مشارف المرحلة الاقتصادية أما المزارع فى باقى المحافظات فلم تبلغ إنتاجيتها الفعلية هذه المرحلة بعد ٠

٥- تفوق الإيراد الصافي للفدان من محاصيل الخيار والفلفل والطماطم فى الزراعة المحمية بالقطاع الخاص مقارنة بنظيريه فى القطاع الحكومي وفى الزراعة المكشوفة حيث بلغ لمحصول الخيار حوالى ٩٠١١,٥١ و ٧٠٨٥,٣٩ و ١٦١٥,٧٣ و ٥٤٤٤,٦١ و ١٧٠١,٧١ جنيه لهذه الأنماط الزراعية على التوالى بينما بلغت لمحصول الطماطم حوالى ٦٢٤١,٤٤ و ٤٣٥٦,٠٥ و ٢٥٥٦,٧٣ جنيه فى كل منها على التوالى٠

٦- تفوق الزراعة المكشوفة فى العائد على الجنيه المستثمر للفدان إذا ما قورن بنظيريه فى الزراعة المحمية بالقطاعين الخاص والحكومى على حد سواء لمحاصيل الخضر الثلاثة ،

حيث بلغ لمحصول الخيار حوالى ٠,٧٧ و ٠,٤٩ و ٠,٣٩ جنيه فى كل منه على التوالى أما محصول الفلفل فقد بلغ حوالى ١,٠٣ و ٠,٥٢ و ٠,٣١ جنيه للزراعة المكشوفة وللزراعة المحمية بالقطاعين الخاص والحكومى على التوالى ، بينما بلغ لمحصول الطماطم حوالى ٠,٨٤ و ٠,٣٦ و ٠,٢٢ جنيه لكل منها على التوالى ٠

٧- أن الزراعة المحمية فى القطاع الخاص تتفوق عن كل من الزراعة المحمية فى القطاع الحكومي والزراعة المكشوفة فى جدوها الاقتصادية من حيث معايير التقييم المالي من ناحية وقدرتها على تحمل التغيرات غير المواتية من ناحية أخرى حيث بلغ معدل العائد الداخلي لمحصول الخيار حوالى ٠,٣٠,٧٧% و ٢٥,١٣% و ٢٤,٠٧ و ٢١,٩% فى محافظات الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا على التوالى، بينما بلغ هذا المعدل حوالى ١٧,٣% و ٣٣,٥٧% و ٣٥,٤٢% لمحصول الفلفل فى المحافظات الأربع على التوالى وهو أعلى من نظيره فى الزراعة المحمية بالقطاع الحكومي وفى الزراعة المكشوفة فى المحصولين المشار اليهما ٠

٨- تفوق الزراعة المكشوفة لفدان الطماطم فى جدواها الاقتصادية من جهة ، وفى قدرتها على تحمل الظروف غير المواتية من جهة أخرى ، إذا ما قورنت بالزراعة المحمية فى القطاعين الخاص والحكومى حيث بلغ معدل عائدها الداخلي حوالى ٢٥,٥١% و ١٦,٩٢% ١٢,٢٤% و ٢٩,٣٣% لمحافظات الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا على التوالى ٠

## فى ضوء ما سبق فان الدراسة توصى بما يلي:

١- العمل على توفير مستلزمات الإنشاء والإنتاج بأسعار مناسبة لارتفاع تكاليفها ٠

٢- يجب استخدام الموارد الاقتصادية عند ذلك المستوى الذى يحقق أقصى كفاءة اقتصادية ، والاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية فى هذا الشأن ٠

٣- التوسع فى مشاريع الزراعة المحمية فى الاراضى المستصلحة حديثاً لارتفاع تكلفة إنشائها فى الاراضى القديمة من ناحية ، والاستفادة بهذه الاراضى فى الزراعة المكشوفة من ناحية أخرى ٠

٤- تشجيع القطاع الخاص على الاستمرار فى العمل بمشروعات الزراعة المحمية حيث تبين كفاءته فى إدارة مثل هذه المشروعات عن القطاع الحكومي ٠

٥- ضرورة العمل على الاستفادة من الصوب الزراعية لأطول فترة زمنية ممكنة وزراعتها على مدار السنة بدلاً من استغلالها جزء من العام ٠

٦- التأكيد من دور الإرشاد الزراعي فى تزويد المزارعين بالمعلومات الفنية الضرورية اللازمة لممارسة الزراعة المحمية ٠